التجارب الدولية: تجربة ماليزيا

(1) استخدام الحوافز لاستهداف الاستثمار الأجنبي المباشر في ماليزيا:

- تعتبر ماليزيا، سنغافورة والصين أكثر الدول النامية نجاحاً في استخدام الحوافز لاستهداف وتوجيه الاستثمار الأجنبي المباشر والشركات متعددة الجنسيات لصناعات وقطاعات معينة.
- انتهجت حكومة ماليزيا سياسة التعديل المستمر لهياكل وطبيعة الحوافز في ضوء حاجيات وأهداف التنمية الوطنية.

- بالربط العريض بين الحوافز وتقديم التسهيلات المتخصصة لتنمية المهارات وترقية التقانة استطاعت حكومة ماليزيا استغلال استراتيجيات الشركات متعددة الجنسيات في تحسين قدرات ماليزيا التنافسية.
- يعكس تطور هيكل الحوافز في ماليزيا الانتقال التدريجي من التشجيع العام للاستثمار الأجنبي المباشر إلى التركيز المحدد في توجيه الاستثمار للقطاعات عالية التقانة والعناقيد الصناعية:

* في 1958 تضمنت الحوافز الممنوحة إعفاءات ضريبية لفترة 2 إلى 5 سنوات للاستثمار في صناعات إحلال الواردات كالأغذية، المشروبات، البلاستيك، الكيماويات، وصناعة الطباعة والنشر.
* في 1968 تم إدخال تعديلات على الحوافز لتشجيع التشغيل والصناعات كثيفة الاستخدام لرأس المال شملت إعفاءات لضريبة الأرباح تراوحت بين 2 إلى 10 سنوات واستقطاعات ضريبية للاستثمار تراوحت بين 25% إلى 40% من تكلفة رأس المال.

* في السبعينات تركز الترويج على الصناعات كثيفة الاستخدام لعنصر العمل والصناعات الموجهة للتصدير. وتضمنت ذلك إنشاء 10 مناطق حرة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاع الالكترونيات والنسيج. وشملت الحوافز والتسهيلات لهذه المناطق:

- خدمات البنية الأساسية المدعومة.
- تسريع الإجراءات الجمركية.
- الإعفاءات من رسوم الجمارك والضرائب على الصادرات.
- إعفاء المناطق الحرة من قوانين الملكية.

وفي عام 1986 تم تحرير كافة القيود الخاصة بحقوق الملكية في الشركات، وتحت مظلة "قانون تشجيع الاستثمارات" كالآتي :

1- نسبة حصص الأجانب في رؤوس أموال الشركات المحلية :

(أ) السماح للأجانب بالاستحواذ على 100% من حقوق الملكية في شركاتهم وذلك عند قيامهم بتصدير 80% أو أكثر من منتجات تلك الشركات . (اتهامات بالتمييز – حجة الحكومة أن الاستثمار موجه للتصدير بما يحقق الإيرادات بالعملات الأجنبية والحاجة الملحة إلى التكنولوجيا والمعدات الثقيلة والسلع الرأسمالية – أن إتاحة نسبة 100% من حقوق الملكية للأجانب يحل مشكلة صعوبة التوصل إلى شركاء محليين ملائمين) .

(ب) السماح للشركات التي تصدر ما بين 51% - 79% من منتجاتها بنسبة مناظرة من 51% - 79% من حقوق الملكية الأجنبية لتلك الشركات.

(ج) السماح للشركات بتصدير نسبة تتراوح بين 20% - 50% من منتجاتها بتملك حتى 51% من حقوق الملكية الأجنبية لتلك الشركات.

(د) السماح للشركات التي تستطيع تصدير 20% فقط أو أقل من منتجاتها أن تتملك بحد أقصى 30% من حقوق الملكية الأجنبية لتلك الشركة.

وقد روعي في هذا القانون أهمية العوامل التي تتضمن التأثيرات التشابكية ومدى استخدام المواد الخام والمكونات المحلية ، وحسن اختيار أماكن توطين تلك الشركات وكذا القيمة المضافة .

2- الإعفاءات والحوافز الضريبية :

- بموجب "قانون تشجيع الاستثمارات" فإن الشركات يمكنها أيضاً التمتع ببعض الإعفاءات الضريبية إذا ما قامت تلك الشركاتٍ بإنتاج بعض المنتجات المنصوص عليها في ذلك القانون ، كما يتيح أيضاً إسقاط جزء من الضرائب المستحقة على الدخل للشركات التي تعمل في مجالات صناعية محددة مثل الموجهة للتصدير ، كذا صغيرة الحجم ، والالتزام بالإرشادات الخاصة بالمشاركة في الملكية ، وكذا الالتزام بمشاركة الأجناس المختلفة في قوة العمل واستخدام المواد الخام المحلية ، والتمتع بميزة خصم كلا من المصروفات الخاصة بترويج الصادرات وكذا أقساط تأمين ائتمان الصادرات وذلك عند احتساب الضرائب .

- يتم أيضاً تقدير الحوافز المالية لجميع المستثمرين للقيام بعمليات البحوث والتطوير R&D وكذا تدريب العمالة المحلية . فضلا عن الإعفاء من الضرائب لمدة خمس سنوات لتشجيع هذه الشركات على التوطن في ماليزيا .

- هذا بالإضافة إلى قيام الحكومة الماليزية بتوقيع اتفاقيات لضمان الاستثمار مع مختلف الدول تضمنت حماية الشركات الأجنبية من التأميم الإجباري ، وإمكانية لجوء الشركات متعددة الجنسيات لنظام فض المنازعات الدولي للحصول على التعويضات القانونية ، وحرية تحويل أرباحهم وعوائدها وراس المال للخارج . وبهدف تسهيل تلك الإجراءات قامت السلطات الماليزية بإنشاء هيئة التطوير الصناعي الماليزية لكي تكون المركز الوحيد الذي يتعامل مع الطلبات المقدمة من المستثمرين الأجانب .

* في 1990 استجابة للتدفقات الضخمة للاستثمار الأجنبي المباشر قامت الحكومة بتعديل هيكل الحوافز بالتركيز على نوعية الاستثمار مقاسة بالمكون التقني والقيمة المضافة. كما تم توسيع الحوافز الضريبية لتشمل خدمات المراكز الإقليمية للشركات متعددة الجنسيات فيما يختص بالإمداد، التنسيق والأدارة.
* في 1991 تمت مراجعة شاملة لسياسة الحوافز بهدف تنظيم وتوجيه الحوافز، تقوية المردود الضريبي وتشجيع تنمية الصناعات ذات القدرات التنافسية:

- تقليص نطاق الإعفاءات الضريبية.
- تحديد الاستقطاعات الاستثمارية لـ 70% من الدخل كأقصى حد.
- منح حوافز خاصة لتشجيع المشاريع الاستراتيجية والمشاريع عالية التقانة، البحوث والتطوير، التدريب والمشاريع الداعمة للتشابك الصناعي.
- إلغاء الحوافز غير الفعالة وتلك التي تتعارض مع اتفاقية منظمة التجارة العالمية.
- استخدام أربعة معايير أداء لتقييم طلبات منح الحوافز:

1. قيمة مضافة 30-50%.
2. محتوى محلي بنسبة 20-50%.
3. مستوى تقانة مقاس بعدد المشرفين الإداريين والفنيين.
4. مستوى التشابك الصناعي.

* في 1995 بدأ التقليل في منح الحوافز للمشاريع كثيفة الاستخدام لعنصر العمل والتركيز على الاستثمارات الرأسمالية مقاسة بمقدار الاستثمار لوحة العمل:
  - مشاريع التقانة العالمية في مناطق التقنيات الناشئة (الحاضنات) تمنح إعفاءات ضريبية لفترة 5 سنوات أو استقطاعات ضريبية على الاستثمار تصل 60% من تكلفة الاستثمارات الرأسمالية المؤهلة خلال الخمسة أعوام الماضية.
  - تشمل الأنشطة المؤهلة الالكترونيات الحديثة، معدات القياس، التقنيات البيولوجية، البرمجيات والصناعات الفضائية.

آثار الاستثمار الأجنبي المباشر :

- لقد أدى الاستثمار الأجنبي المباشر إلى إعطاء دفعة قوية للأداء الصناعي في ماليزيا ، وكان لهذا الاستثمار آثار إيجابية على استخدام الموارد المحلية والصناعات المحلية والقوى العاملة المحلية ، وكذا على البيئة الطبيعية في ماليزيا .

1- استخدام الموارد المحلية :

أن الصناعات المعتمدة على الموارد Resource-based Industries والتي تقوم بإنتاج منتجات المطاط ومنتجات زيت النخيل والمنتجات الخشبية تعتمد إلى حد كبير على الموارد المحلية كمدخلات في عملياتها الإنتاجية .

2- الآثار على المؤسسات والصناعات المحلية :

أن المكون المحلي للمدخلات التي تستخدم في الشركات الكهربائية وشركات الإلكترونيات يتزايد بمرور الوقت . كما أن هناك عدد كبير من الشركات التي تقوم بخدمات التعبئة والشحن للإلكترونيات وللشركات الأخرى في مناطق عمليات التصدير . كما أن الشركات المحلية تقوم بتزويد الشركات متعددة الجنسية في ماليزيا بقطع الغيار المطلوبة والمواد الخام .

وتشير بعض الدراسات إلى أن بعض الشركات متعدد الجنسيات قامت بتدريب الموردين المحليين لإنتاج أجزاء إلكترونية ذات جودة عالية وبأسعار تنافسية تتفق مع احتياجاتها ، وما صاحب ذلك من التأثير في الصناعاتٍ المحلية الصغيرة والمتوسطة للإنتاج والتسليم في الوقت المناسب ووفقا للمواصفات .

3- الآثار على العمالة المحلية

تشير الدراسات إلى ارتفاع الأهمية النسبية للعمالة في شركات النسيج والإلكترونيات التي تساهم فيها استثمارات الشركات متعددة الجنسيات حيث بلغت 40% ، 48% من إجمالي العمالة في قطاع الصناعة خلال عامي 1986، 1990 .

وجديرا بالذكر فقد صاحب وقوع الأزمة المالية في دول جنوب شرق آسيا عام 1997 هروب كبير لرؤوس الأموال من تلك الدول ، وانخفاض معدلات النمو واتباع سياسات مالية ونقدية متشددة مما أدى إلى تسريح العمالة وانخفاض الطلب على الأيدي العاملة الجديدة في سوق العمل وكذا الأجور الحقيقية نتيجة لارتفاع مستوى الأسعار وحدوث أزمة في القطاع غير الرسمي.

وتشير البيانات إلي انخفاض معدل النمو السنوي لنصيب الفرد من الدخل القومي للاقتصاد الماليزي من 7% عام 1996 إلي سالب 9.3% في عام 1998، ومعدل النمو السنوي من نصيب الفرد من الاستهلاك الـخاص من 5.4% عام 1997 إلي سالب 12.6% وارتفاع نسبة من يعيشون تحت خط الفقر من 8.2 عام 1997 إلي 15% عام 1999 . في حين شهد كل من معدل التضخم السنوي ، ومعدل البطالة ارتفاعات معتدلة من 4.2 ، 2.5% عام 1997 إلي 5.3% ، 4.5 عام 1998 على التوالي .

وقد كانت ماليزيا من أقل الدول تأثرا بالأزمة ، حيث رفضت اتباع توصيات صندوق النقد الدولى بشأن إدارة الأزمة ، وقد تبنت سياسات مالية ونقدية توسعية إلي جانب فرضها قيود على تحركات رؤوس الأموال بعد أن كان حسابها الرأسمالي والمالي محررا . كما يرجع انخفاض حدة أزمة البطالة إلي مرونة أسواق العمل في ماليزيا من جهة ، ومغادرة العمال الأجانب الذين كانوا يعملون في اكثر القطاعات تأثرا فور وقوع الأزمة من جهة أخرى ، مما يعنى أن ماليزيا قامت بتصدير جزء كبير من البطالة لديها .

- هذا فضلا عن اتباع ماليزيا لبعض السياسات بغرض مواجهة مشكلتي البطالة وانخفاض مستويات المعيشة على النحو التالي :

1- التوسع في برامج تأهيل العاطلين عن العمل تمهيدا لالتحاقهم في مجالات مختلفة .

2- تقييد العمالة الأجنبية حيث تم إعادة نحو 200 ألف عامل من قطاع التشييد إلي أوطانهم فضلا عن تأجيل تجديد إقامة نحو 700 ألف عامل أجنبي .

3- تدعيم النقابات العمالية التي لم تكن تلعب دور سياسي مؤثر بسبب قلة أعدادها وزيادة القيود القانونية والضوابط الحكومية الرسمية وغير الرسمية المفروضة على تنظيمها .

4- اتخاذ عدد من الإصلاحات في سوق العمل تضمنت ربط الأجر بالإنتاجية ، ورفع كفاءة الإدارة ، وزيادة مرونة ساعات العمل واتباع اسلوب التسريح المؤقت بدلا من التخفيض الكلى .

5- تأسيس عدد من الصناديق بغرض مساعدة الفئات ذات الدخل المحدود وكان من أهمها صندوق إقراض العاملين والذي استفادت منه نسبة كبيرة من العاملين المستغنى عنهم .

6- تدعيم التعليم الأساسي والثانوي والحفاظ على ميزانية التعليم دون خفض وتوجيه دعم أكبر للمنح الدراسية ، وكذا زيادة الميزانية المخصصة للرعاية الصحية خلال عام 1999 .

4- الآثار الأخرى الاجتماعية والاقتصادية والبيئية :

- أن التخطيط البيئي هو أحد الملامح الرئيسية في تخطيط المناطق الصناعية في ماليزيا بهدف زيادة إنتاجية العامل وتحسن الصحة الذهنية لقوة العمل والتقليل من الآثار البيئية السلبية في المناطق المحيطة لأدنى حد ممكن . ومن ثم فقد تم تخطيط المناطق الصناعية في ماليزيا على هذا النمط ، كما فرضت الحكومة الماليزية على جميع المشروعات الاستثمارية الجديدة أن تجتاز اختبار تقييم الأثر البيئي Environmental impact assessment test قبل إصدار الترخيص .

تقييم الاقتصاد الماليزي وفقا لتقرير مؤشر الثقة في الاستثمار الأجنبي المباشر FDI Confidence Index (سبتمبر 2003)

- يعتمد التقرير على استمارات استبيان يتم استيفائها من أكبر 1000 شركة للاستثمار الأجنبي المباشر من حيث الإيرادات (تمثل 16 تريليون دولار عام 2002) ، وتعمل في 42 دولة (تمثل 90% من إجمالي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة على مستوى العالم لعام 2002). وللأسف لم يشتمل التقرير على أية دولة عربية حتى الآن. ويتراوح المؤشر ما بين (صفر إلى 3) وتعنى القيمة الأكبر ارتفاع الثقة والصفر إلي انعدام الثقة.

- ويقاس المؤشر باستخدام المتوسط المرجح بعدد الإجابات على أسئلة الاستبيان (مرتفع – متوسط – منخفض – لا تعليق) فيما يتعلق باحتمالات أداء الاستثمار الأجنبي المباشر في سوق ما خلال الثلاث سنوات القادمة . ويعتمد المؤشر على الاستبيانات المستوفاة من كبرى الشركات التي تعمل في اقتصادات أخرى لكيان استثمار أجنبي مباشر بمعنى تقييم السوق الأمريكي مثلا من قبل الشركات غير الأمريكية العاملة في السوق الأمريكي .

- ويستقي هذا التقرير بياناته من الأونكتاد ، البنك الدولي ، وصندوق النقد الدولي ، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ووحدة الاستخبارات الاقتصادية والبنك الأوروبي للتعمير والتنمية ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لدول أمريكا اللاتينية والكاريبي. فضلا عن هيئة تشجيع الاستثمار الوطنية والبنوك المركزية ووزارات التجارة والمالية وأشهر الصحف والمجلات.

- ووفقا لهذا التقرير ، استعادت ماليزيا ثقة المستثمر الأجنبي المباشر وعادت لتحتل مكانها ضمن أكبر 25 دولة تحظى بثقة المستثمرين الأجانب على مستوى العالم (المركز 23 في عام 2003) بعد أن كانت مستبعدة من تلك المجموعة في عام 2002 . ساهم في ذلك استعادة معدلات النمو الاقتصادي المرتفعة ، الاستقرار السياسي النسبي ، إعادة هيكلة القطاع المالي ، زيادة الاستثمارات في مشروعات البنيةٍ التحتية . وقد سجلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ارتفاعا خلال عام 2002 لتصل إلى 3.2 مليار دولار مقارنة 554 مليون دولار في عام 2001 وذلك على الرغم من انخفاض التدفقات العالمية ومنافسة الاقتصاد الصيني للاقتصاد الماليزي في هذا المجال .

- وقد اتخذت الحكومة الماليزية مجموعة جديدة من المبادرات لتشجيع الاستثمار في الفترة من 2000-2002 مثل حزم تحفيزية مصممة للاستثمارات عالية الجودة ، وحوافز لترويج صناعات الأغذية والآلات والمعدات . كما استمرت في تطوير وتنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات. كما منحت حوافز جديدة لتشجيع الصناعات المتعلقة بالخدمات العامة والإمداد والنقل وبذلك نجحت ماليزيا في اجتذاب عمليات النقل والشحن في المنطقة (بدلا من سنغافورة) المتوجهة إلى كل من الدانمارك وتايوان .

- ومن الصناعات التي تشهد ثباتاً في مستوى الأداء وتحسن في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة صناعة الإلكترونيات، الأحجار والزجاج، صناعة البلاستيك والكيماويات .

- وبغرض جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، فقد تراجعت الحكومة الماليزية عن كل من قرارات متطلبات حصص الأجانب في ملكية المشروعات الاستثمارية المحلية ، وقرار فرض الرقابة على تحركات رؤوس الأموال التي كانت قد فرضتها في أعقاب الأزمة المالية الآسيوية في أواخر التسعينات من القرن الماضي .